مجلس النواب يرسل لجنة تحقيق برلمانية إلى مقالع الرمال

اعمارة يستبق خروج اللجنة بإحداث جهاز شرطة لمعاينة المخالفات

محمد اليوبي

تزامنا مع صدور تقرير أسود عن برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة، والذي حذر من خطورة نهب رمال السواحل وتآكل شواطئ المغرب، شكل مجلس النواب لجنة برلمانية استطلاعية حول مقالع الرمال منبثقة عن لجنة البنيات الأساسية بالمجلس. وستشرع اللجنة في مباشرة مهامها، خلال الشهر الجاري، بعقد لقاءات مع القطاعات الحكومية المتدخلة، قبل تنظيم زيارات ميدانية إلى المقالع المعنية بالتحقيق. وعقدت اللجنة الاستطلاعية، التي تترأسها برلمانية التقدم والاشتراكية سعاد الزايدي، اجتماعا خصص لتسطير برنامج عملها، الذي سيبدأ بعقد لقاءات مع وزراء الداخلية، والتجهيز والنقل، والفلاحة والصيد البحري، بالإضافة إلى مديرة الوكالة الوطنية للموانئ. وبعد ذلك ستقوم اللجنة بتنظيم زيارات ميدانية إلى مقالع لاستخراج الرمال بكل من القنيطرة والعرائش وآسفي، وكذلك مواقع جرف الرمال البحرية بمدخل ميناء المهدية وآزمور. وقررت لجنة البنيات الأساسية تشكيل اللجنة البرلمانية الاستطلاعية بعد الاجتماع الذي عقدته لدراسة موضوع «جرف الرمال بالسواحل والكوارث البيئية الخطيرة التي يتسبب فيها بالعديد من الشواطئ»، آثار، خلاله، برلمانيون من الأغلبية والمعارضة، ملاحظات قانونية حول خرق قانون المقالع، وتحدثوا عن وجود «تدليس وخلط متعمد بين جرف الصيانة وجرف الاستغلال»، بعد إعلان الوكالة الوطنية للموانئ عن طلب عروض لجرف رمال البحر.

واستبق وزير التجهيز والنقل، عبد القادر اعمارة، خروج اللجنة البرلمانية للقيام بمهمتها الاستطلاعية، وسارع لإخراج المرسوم المتعلق بتحديد شروط وكيفيات تعيين أعوان شرطة المقالع وبمعاينة المخالفات، والذي سيعرض للمصادقة خلال اجتماع المجلس الحكومي، الذي سينعقد بعد غد الخميس. ويهدف المرسوم إلى مواصلة اتخاذ التدابير التنظيمية التي تجسد حرص الدولة على حماية المقالع من كل استغلال عشوائي أو غير مشروع، وذلك كشكل من أشكال التدبير المحكم والجيد للثروات الوطنية، وكذا تعزيز قدرات وإمكانيات السلطة العمومية في مجال مراقبة المقالع باعتبارها ثروة وطنية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

وخلال اجتماع لجنة البنيات الأساسية، كشف برلمانيون، أنه في الوقت الذي تم استصدار المرسوم التطبيقي المتعلق بالقانون 27-13 والشروع في العمل بمقتضياته، قامت الوكالة الوطنية للموانئ بإجراء طلب عروض لإنجاز أشغال جرف الصيانة بعدد من الموانئ بالمملكة، عن طريق جرف الصيانة، تجيز بموجبها للشركة التي حصلت على الصفقة تسويق المواد المجروفة، غير أنه بعد الاطلاع على عقد الصفقة رقم 53/2017 ودراسة بنوده، تبين أنها «لا تتسم بالشفافية اللازمة كما أنها تشكل خرقا سافرا للقانون المتعلق بالمقالع وتحقيرا لعمل تشريعي غير مسبوق في تاريخ بلادنا، ومسا بأسس المنافسة الحرة وتدليسا يستهدف حماية مصالح خاصة على حساب المنافسة الشريفة»، كما أن الصفقة المعنية، حسب المصادر ذاتها، تمثل في مضمونها وجوهرها خرقا فاضحا لمقتضيات القانون الرامية إلى حماية الساحل والحياة البحرية وفق رؤية تنموية تضع الاستدامة هدفا رئيسيا للتنمية بما يحفظ حقوق الأجيال المقبلة.

وكشف النواب البرلمانيون أن موضوع عقد الصفقة يتعلق أساسا بجرف الصيانة، وهو ما تم الإعلان عنه وبوضوح في بوابة الصفقات العمومية، ما يدخل في نطاق اختصاصات الوكالة الوطنية للموانئ، حيث تؤكد الصفقة، في أحد مقتضياتها، أن المواد التي تتم إزالتها في إطار جرف الصيانة تلقى في أعماق البحر، وهذا أمر طبيعي في عمليات جرف الصيانة، مع واجب التقيد الصارم بالمقتضيات القانونية سواء في ما يتعلق بطبيعة المواد المجروفة وهي عبارة عن نفايات، أو في ما يتعلق بغمرها وما يستدعيه ذلك من تقيد صارم بما جاء في القانون. والغريب في الصفقة ذاتها، وبشكل لا يتطابق تماما مع الغاية منها، وهو جرف الصيانة، حسب أعضاء اللجنة البرلمانية، هو أن المادتين رقمي 502 و506 من هذه الصفقة، تسمحان للشركة الفائزة بها بتسويق المواد المجروفة في إطار هذا العقد، وهو ما يعتبر خرقا سافرا للقانون رقم 27-13 المتعلق بالمقالع، الذي ميز في مادته الأولى بوضوح صارم بين «جرف الصيانة» و«جرف الاستغلال».

هذا، وكانت مصالح وزارة الفلاحة والصيد البحري وجهت عدة مراسلات إلى وزير التجهيز والنقل السابق والحالي، لمطالبتهما بوقف عمليات جرف الرمال بالسواحل الأطلسية، لما تشكله من خطورة على الوسط البحري وعلى الكائنات التي تعيش وتتوالد به، وكذلك في ظل وجود دراسات تحذر من وقوع كارثة بيئية بسبب أنشطة جرف ونهب رمال الشواطئ. وأكدت الوزارة في عدة مراسلات وأجوبة كتابية عن أسئلة البرلمانيين، أن عملية جرف رمال البحر هي عملية تقنية تستعمل آليات ضخمة وتجرف كميات هائلة من الرمال، وبالتالي يمكنها أن تتسبب في تغيرات إيكولوجية بالوسط البحري (فيزيائية، كيميائية وبيولوجية)، وتنعكس سلبا على الوسط البحري وعلى الكائنات التي تعيش وتتوالد به.